دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	القيمة العادلة بين الليل والنهار
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	أبو طالب، يحيى محمد
المجلد/العدد:	مج19, ع3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	اكتوبر
الصفحات:	2 - 11
رقم MD:	969942
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الفكر المحاسبى، التكلفة التاريخية، القوة الشرائية، القيمة المالية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/969942

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

القيمة العادلة بين الليل والنهار

الأستاذ الدكتور
يحى محمد أبو طالب
أستاذ المحاسبة المالية بالكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الرسل والأنبياء أجمعين

القيمة العادلة بين الليل والنهار

تمهيد:

فرض التكلفة التاريخية هو أحد أهم فروض نظرية المحاسبة، بل هو أساس التقييم المحاسبي الأولي تاريخيًا وفعليًا، فمع بداية ظهور مهنة المحاسبة، تم التسجيل في الدفاتر المحاسبية بالتكلفة التي وقعت فعلاً، سواء للأصول المتداولة وطويلة الأجل، أو الالتزامات وحقوق الملكية، بالإضافة إلى الإيرادات والمصروفات.

لذلك تتمسك المحاسبة أصلا بالتكلفة التاريخية، لذلك تسجل العمليات المالية التي تتم بالتكلفة التاريخية، حيث تقاس بما يقابلها من قيم مالية، ففي محاسبة التكاليف يتم تجميع التكاليف عن فترة معينة لتسجيلها وتبويبها وتحليلها بما يخدم هدف قياس تكلفة الإنتاج وتقييم المخزون وقياس الربح عن طريق مفهوم التصاق التكلفة، والذي يعبر عن قدرة عناصر التكاليف على التجميع والالتصاق بوحدة المنتج، فليست كل عناصر التكاليف لديها القدرة على التجميع والالتصاق لتكون جزءًا من تكلفة إنتاج سلعة أو خدمة، فتكاليف البيع والتوزيع لا تدخل ضمن تكلفة المبيعات إلا عند نقطة البيع، أما الإنتاج التام وغير التام غير المباع فلا يحمل بأي جزء من هذه التكلفة، كما أن التكاليف الإدارية لا تحمل على تكلفة الإنتاج وإنما تحمل على الفترة الزمنية التي وقعت فيها، وهذا ما أدي إلى تقسيم التكاليف إلى تكاليف إنتاجيه وتكاليف زمنية.

ومع التطور في الفكر المحاسبي ظهر العديد من الانتقادات لفرض التكلفة التاريخية، بالرغم من أن البعض يعتبر الخروج عن هذا الفرض يؤدي إلى ضعف كبير في العمل المحاسبي، حيث أن التغييرات الدائمة للأسعار، أثرت على مصداقية كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، ومع ذلك فمن الصعب بل من المستحيل

أن نقوم بتعديل البنود المحاسبية كل يوم وأحياناً كل ساعة لمواجهة تغيير الأسعار الدائمة.

ويكمل فرض التكلفة التاريخية فرض ثبات القدرة الشرائية لوحدة النقد، فمع اعترافنا بالتغير المستمر في القوة الشرائية للنقود، فالجنيه اليوم يختلف قيمته الشرائية عن الجنيه منذ سنة، وعن قيمته عبر السنين سواء بسبب ظرف التضخم أو الكساد بالإضافة إلى العديد من الأسباب الفنية والاقتصادية، وهو ما يؤثر على قيمة الأصول طويلة الأجل والأصول الثابتة بصفة خاصة، فالحسابات والقوائم المالية الختامية التي يتم إعدادها وفقاً لفرض التكلفة التاريخية وثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، أثارت الكثير من الانتقادات خصوصاً من جانب الاقتصاديين والمحللين الماليين والمثمنين، ومؤدى هذه الانتقادات أن الحسابات والقوائم المالية لا تعبر عن الواقع فالحسابات والقوائم المالية المعدة على أساس كلاً من فرضي التكلفة التاريخية وثبات القوة الشرائية لوحدة النقد في ناحية بينما الواقع الحقيقي الحالي في ناحية أخري لدرجة أن البعض بدأ يردد المقولة التالية "**أن نجاح الأعمال يتوقف على صدق القوائم المالية، وصدق القوائم المالية يتوقف على صدق المحاسبين، وصدق المحاسبين يتوقف على صدق قيمة وحدة النقد، ولكن قيمة وحدة النقد غالبًا ما تكون كاذبه، لأنها تقول شيئًا وتعني عن شيء آخر**".

لكل هذا حاولت المحاسبة الرد على هذه الانتقادات، مع التأكيد علي أن قائمة الدخل تعد عن فترة غالبًا طولها سنة مالية، وبالتالي لا تتأثر قيمة بنودها كثيرًا بالتغيرات الدائمة في الأسعار، إلا فيما يتعلق بإهلاك الأصول طويلة الأجل خصوصًا إذا تم على أساس التكلفة التاريخية، كما أن قائمة المركز المالي تتضمن عدد من أسس التقييم في تبوياتها، فالأصول المتداولة تعد من الأصول قصيرة الأجل فمدة بقائها في المنشأة سنة فأقل، فغالبًا ما تقيم بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، بالإضافة إلى تعدد أسس التقييم الأخري، كما أن حقوق الملكية والخصوم بكل أنواعها، تقيم بالقيمة الاسمية التاريخية، لذلك فالمشكلة الأكثر وضوحًا هي مشكلة تقييم الأصول طويلة الأجل وبصفة خاصة مشكلة الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

ظهور أسس مختلفة للتقييم بخلاف التكلفة التاريخية:

إلى جانب التقييم بالتكلفة التاريخية (وهي التكلفة التي وقعت فعلاً) ظهرت أسس تقييم أخري منها التكلفة الجارية وهي التكلفة في وقت إعداد القوائم المالية، والقيمة الاستردادية، وهي قيمة بيع الأصول بطريقة عادية في الوقت الحاضر، والقيمة الحالية للأصول وهي القيمة المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن تشغيله في مجري النشاط الجاري، بالإضافة إلى إعادة التقييم، كل هذه الأسس لها مشاكلها ويوجه لها العديد من الانتقادات إلي أن وصلنا إلى كلاً من صافي القيمة البيعية والقيمة العادلة.

الفرق بين كلاً من صافي القيمة البيعية والقيمة العادلة:

أ) **صافي القيمة البيعية:**

كان تقييم المخزون ولفترة زمنية طويلة، يقيم بالتكلفة أو سعر السوق أيهما أقل، وكان التساؤل ما هو سعر السوق، هل هو سعر البائع أم سعر المشتري، وقد استقر في التطبيق المهني، أن سعر السوق هو سعر الإحلال، أي سعر إحلال سلعة محل سلعة المخزون وبنفس مواصفاتها، وبالتالي كان التقييم بسعر السوق يثير العديد من المشاكل، وحديثًا ومنذ ظهور معايير المحاسبة الدولية (معايير التقارير المالية الدولية)، أصبح المخزون يقيم بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، فما هي صافي القيمة البيعية، تنص الفقرة التاسعة من المعيار المحاسبي الثاني (المخزون) على أنه " يجب قياس قيمة المخزون في نهاية السنة المالية على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل"، وبالتالي تتحدد هذه القيمة من وجهة نظر البائع فقط وليس من وجهة نظر البائع والمشتري، وتعرف بأنها سعر البيع التقديري من خلال مزاولة النشاط العادي ناقص التكلفة التقديرية للإتمام بالنسبة للإنتاج غير التام، بالإضافة إلى أي تكلفة تقديرية أخري تستلزمها عملية البيع.

ووفقًا لهذا المعني فمن المنطقي بل من المؤكد أن يتوافر لدي البائع الخبرة الكافية وأسعار البيع المتداولة التي تمكنه من تقدير سعر البيع من خلال سعر البيع الفعلي الذي تم قرب نهاية السنة المالية فعلاً من خلال النشاط العادي للمنشأة، كما يمكن تقدير تكلفة استكمال الإنتاج وتكلفة البيع التقديرية أو أي تكلفة أخري نتيجة خبرته وممارسته لنشاطه بصفة مستمرة، حيث يتوافر لديه معلومات سابقة أقرب ما تكون إلى السعر الفعلي، وبالتالي تمكنه من سلامة تقدير صافي القيمة البيعة إلى حد كبير.

ب) **القيمة العادلة:**

وفقًا لاتجاهات معايير المحاسبة الدولية، (معايير التقارير المالية الدولية) تعرف القيمة العادلة بأنها القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل، (أي رضاء البائعين والمشترين) وليس رضاء البائعين فقط، وعلى بينة من الحقائق المتصلة بموضوع المبادلة ويتعاملان باردة حرة دون تدخل أو تحكم خارجي، ومع تحفظي على هذا التعريف، لأنه لا يتضمن أهم شرط من شروط الاعتراف بالقيمة، إلا هو التوثيق، أي لابد أن تكون هذه القيمة موثقة مستنديًا، وبالتالي أري أن تكون القيمة العادلة دائما موثقة.

وبالرغم من أن تقييم المخزون وفقاً للمعيار المحاسبي الثاني يقيم بالتكلفة أو بصافي القيمة البيعية أيهما أقل؟ إلا أن هناك بعض أنواع من المخزون يقيم بصافي القيمة العادلة، ومع ذلك، فالقيمة العادلة أصبحت أساس التقييم الأكثر شيوعًا واستخداماً بعد التكلفة التاريخية، سواءً أكانت للأصول المتداولة أو الأصول طويلة الأجل.

وقبل الدخول في دارسة التكلفة التاريخية والقيمة العادلة نوضح أن الفرق بين صافي القيمة البيعية والقيمة العادلة، هو أن صافي القيمة البيعية ترتبط بظروف المنشأة البائعة فقط، في حين لا ينطبق ذلك على القيمة العادلة التي ترتبط بظروف البائع والمشتري معاً.

التكلفة التاريخية والقيمة العادلة بين الليل والنهار:

١- التكلفة التاريخية ما لها وما عليها:

استخدم فرض التكلفة التاريخية منذ نشأة المحاسبة، منذ أكثر من ٤٥٠٠ سنة قبل الميلاد، حين تعلم الإنسان القراءة والكتابة، سجل ما له وما عليه خوفاً من الخطأ والنسيان بالتكلفة التي وقعت فعلاً، أي بالتكلفة التاريخية، والتكلفة التاريخية لها ما يبررها كبديهة منطقية، فهي تتسم بالموثوقية والموضوعية والبساطة بالإضافة إلى إمكانية التحقق، لأنها تمثل التكلفة التي وقعت فعلاً وقت تسجيل العملية المالية، وبالتالي تمثل التكلفة التاريخية القيمة العادلة وقت وقوع الحدث المالي، حيث لا يوجد شك في سلامة وصحة التكلفة التاريخية.

هنا يظهر ما يثار من مشاكل التقييم بالتكلفة التاريخية فيما بعد التسجيل الأولي، لأن التكلفة الفعلية التي وقعت فعلا لا يمكن أن تظل ثابتة مع مرور الزمن، فيكفي مثلاً التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد والتضخم، يضاف إلي ذلك أن الإبقاء علي التكلفة التاريخية يولد نوعان من الأخطاء، يتمثل الأول في الأخطاء الناتجة عن مرور الوقت، حيث يتم إهمال التغيرات التي تحدث في قيم الأصول والالتزامات الناتجة عن أسعار السوق، والثاني في الأخطاء الناتجة عن التمسك بثبات قيمة وحدة النقد، حيث تهمل التغيرات التي تحدث في قيمة وحدة النقد.

كل هذه العوامل تؤدي إلى احتواء القوائم المالية على عدم التجانس بين تقييم بنودها ومن هنا تظهر مثل هذه الآراء:-

١- البعض يرى ضرورة الخروج عن فرض التكلفة التاريخية، لأنها غير مناسبة لاتخاذ القرار.

٢- البعض يرى أنها غير ملائمة خلال فترات التضخم، وهي السائدة الآن.

ومع ذلك يري البعض الآخر أن تطبيق فرض التكلفة التاريخية يزيد من قدرة المحاسبة على الابتعاد عن مخاطر التقديرات غير المبررة لبنود القوائم المالية، بالإضافة إلى أن فرض التكلفة التاريخية يهدف إلى الأمان المحاسبي في ظل تغييرات معقدة ومستمرة في الأسعار.

٢- القيمة العادلة ما لها وما عليها:

تناول العديد من الباحثين واللجان العلمية والمهنية تعريف القيمة العادلة، ولم يتفقوا على طريقة تقديرها أو إيجاد مفهوم متفق عليه لها، وتركز معظم هذه التعريفات في كونها مبلغ يتم به مبادلة أصل بأصل أو تسديد التزام بين مجموعة من الأطراف، وأن هذه الأطراف على بينه كاملة ولديها الرغبة في التبادل في حرية كاملة دون أي تدخل، وأنها مرتبطة بنشاط تجاري، وبأسعار معلنة لكل الأطراف ولسلع متشابهة، كما عرفتها معايير التقارير المالية الدولية في أكثر من معيار بأنها المبلغ الذي يمكن به تبادل الأصل بين أطراف على علم ولديها الرغبة وبإرادة حرة في عملية متكافئة على أن تعالج المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة على أنها أرباح أو خسائر يعترف بها في قائمة دخل الفترة التي تحققت فيها، كما أن هناك إسهامات من بعض الجمعيات المهنية تحدد ضوابط معينة عند تحديد القيمة العادلة للأصول منها ما يلي:-

١- أن تقدر القيمة العادلة للأصل في نهاية السنة المالية على أساس السعر الذي يمكن أن يباع به وبدرجة معقولة من الثقة.
٢- أن تقدر القيمة العادلة للأصل من خلال سوق نشطة مستمرة.
٣- الإفصاح المحاسبي عن المعلومات التي توافرت لتوثيق القيمة العادلة، بالإضافة إلى الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالخروج عن فرض التكلفة التاريخية والتقييم بالقيمة العادلة.
٤- الأخذ في الاعتبار، الإفصاح عن جميع سنوات المقارنة للقيمة المعادلة وفقاً لفرض الثبات المحاسبي.

أساليب قياس القيمة المعادلة:

وفقاً لفقرة (٣٣) من المعيار المحاسبي المصري العاشر، الأصول الثابتة وإهلاكاتها، والمقابل للمعيار المحاسبي الدولي رقم (١٦) تتحدد القيمة العادلة لبنود الأصول الثابتة بالقيمة السوقية التي يحددها المثمنون، وعندما لا يكون هناك دليل

على القيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة للأصل، أو بسبب ندرة تداول مثل هذه الأصول، إلا كجزء من نشاط مستمر، فإنه يتم تقييمها على أساس العائد أو التكلفة الاستبدالية بعد خصم مجمع الإهلاك.

من هنا يمكن القول أن القيمة العادلة بصفة عامة هي القيمة السوقية، وكان يمكن أن تعرف بأنها القيمة السوقية لولا أن هناك بعض الحالات سيتم فيها تقييم الأصول بقيمة العائد المتوقع منها، أو بالتكلفة الاستبدالية.

ما للقيمة العادلة وما عليها:

أ) ما للقيمة العادلة:

تتحدد أهم مبررات تطبيق القيمة العادلة، في أنها تساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، لأنها تقدم قوائم مالية أكثر واقعية وتتفادى عيوب التكلفة التاريخية.

ب) ما على القيمة العادلة:

تتحدد أهم عيوب القيمة العادلة، في افتقارها إلى خاصية الموثوقية، بالإضافة إلى أنها تعطي فرصة للتلاعب في قياس قيم الأصول والالتزامات نتيجة اعتمادها على الاجتهادات والآراء الشخصية، وتفتقد بعض الثقة في نتائج النشاط، هذا إلى جانب الصعوبات التي تواجهها في قياس الاستثمارات طويلة الأجل والأصول الثابتة نتيجة عدم توافر المعلومات الكافية لأسعار السوق من ناحية وصعوبة توافر شروط السوق النشطة.

القيمة العادلة الموثقة

مما سبق نجد أن لكلاً من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة ما لها وما عليها، ولكل منهما أراء وأسانيد أغلبها منطقية، لذلك يتعين إيجاد مقياس جديد يتجنب مشاكل القياس بالتكلفة التاريخية ومشاكل القياس بالقيمة العادلة، ويتصف بكل من مزايا التكلفة التاريخية ومزايا القيمة العادلة هذا المقياس من وجهة نظري هو القيمة العادلة الموثقة.

فإذا ما تم توثيق القيمة العادلة مستنديًا، أي بالمستندات المؤيدة للقيمة العادلة، ففي هذه الحالة ترتقي القيمة العادلة إلى التقييم بالتكلفة الفعلية، والتي من أهم مميزاتها أنها تستند إلى مستندات فعلية، وفي هذه الحالة تمثل القيمة العادلة الجديدة، القيمة الفعلية للبند المحاسبي، أي تصبح القيمة العادلة في نهاية السنة هي القيمة الفعلية في بداية السنة التالية، ولذلك يجب إضافة الموثقية لأي تعريف للقيمة العادلة، ولذلك أرى أن يقتصر التقييم المحاسبي على طريقتين، أما التكلفة الفعلية، أو القيمة العادل، على أن يدخل ضمن أسلوب القيمة العادلة، كل أساليب التقييم المحاسبي الأخرى مثل صافي القيمة البيعية، القيمة الاستردادية، إعادة التقييم، القيمة السوقية، قيمة العائد المتوقع، وغير ذلك من الأساليب، وفيما يلي أهم أساليب الموثقية الشائعة:-

١- بالنسبة لتقييم الأراضي والمباني توثق بأسعار السوق السارية وقت التقييم وهي سهلة عن طريق أسعار السماسرة وهيئات تسعير الأراضي.

٢- بالنسبة لتقييم الأوراق المالية، توثق بسعر البورصة وقت التقييم.

٣- بالنسبة للأصول الثابتة الأخرى كالآلات والسيارات، تقيم بأسعار السوق المماثلة، مع تكوين مخصصات الإهلاك عن سنوات الاستخدام، على أن تكون موثقة مستنديًا.

٤- بالنسبة للالتزامات، تقيم بالقيمة الاسمية، تطبيقا لفرض الاستمرارية.

على أن يُكَّون مخصص جديد يسمي مخصص هبوط القيمة العادلة لمواجهة ما قد ينشأ من انخفاض في التقييم، وفي هذه الحالة لابد من وجود مكان مخصص للإفصاح عن التقييم بالقيمة العادلة الموثقة ضمن قائمة الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، يظهر فيه كل البيانات والوثائق والمستندات التي اعتمد عليها للتقييم بالقيمة العادلة الموثقة.

ما سبق يمثل نوعًا من التفكير المحاسبي يتمثل في ضرورة البحث عن أساس جديد للتقييم، تستند إليه المحاسبة يكون أكثر سلامة من كل من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، حيث تختلف المحاسبة عن سائر فروع العلوم الأخري بتعدد أسس التقييم والقياس وهو ما يتطلب من الباحثين والمهنيين العمل على إيجاد أسلوب جديد يتفق عليه.

وأخيرًا الحمد لله على نعمه وفضله.

وفقنا الله وإياكم إنه نعم المولى ونعم النصير..

دكتور/ يحيى محمد أبو طالب

أستاذ المحاسبة المالية
كلية التجارة – جامعة عين شمس

القاهرة في: أول سبتمبر ٢٠١٥